الرفع بالظرف وتطبيقاته في كتاب الشعر
لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ)

أ.م.د. علي سامي أمين
مديرية تربية القادسية
معهد الفنون الجميلة للبنين/الديوانية

تأريخ الطلب: ٧/ ١٠/ ٢٠٢٢ تأريخ القبول: ٢٥/ ١٠ / ٢٠٢٢

ملخص البحث:

الرفع بالظرف من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، بل إنَّ الخلاف فيها وقع بين البصريين أنفسهم، ولكنّنا مع هذا لا نلفي لها أصداءً بيّنة في الدرس النحوي، ولم نجدها قد أخذت نصيبًا وافيًا من حديث النحويين المستفيض في مصنّفاتهم ومطوّلاتهم الغزيرة المادة الكثيرة، فقلّما نراهم يلتفتون إليها. ولا أبالغ إذا قلت إنَّ أغلب المختصين بدراسة اللغة العربيّة اليوم لا يعرفون هذه المسألة، ولا اطّلعوا على تفصيلاتها، فهي تكاد تكون شبه مغيّبة. وعلى الرّغم من هذا فإنَّ تتبع مسار نشأة هذه القضيّة الخلافيّة، وتقصّي أصولها ودقائقها، في مصادرها التي ترجع إلى الحقبة المبكرة من تأريخ التأليف النحوي سيسلط الضّوء على بعض مسالك التفكير النحوي آنذاك، ويقفُ عند نقاط مفصليّة لطبيعة توجّهاته واشتغالاته .

وقد جاء هذا البحث الموسوم (الرفع بالظرف وتطبيقاته في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي) لينشد تحقيق هذه الأهداف المذكورة. وكان مدار الدّرس فيه يقوم على عرض الآراء التي طُرحت في هذه المسألة حتى عصر أبي علي الفارسي، ومناقشتها .

ولا عجب في أن يكون نصّ كتاب سيبويه فيما يخصّ هذا الموضوع هو المحور الذي تدور حوله هذه الآراء، وهو الملهم لمن تصدّى لتفسيره وتأويله في استنباط تلكَ الأفكار والأحكام التي قد يصل الاختلاف بينها إلى حدّ التناقض والتضاد، ولا سيّما أنَّ هؤلاء كانوا من أعلام النحويين المبرّزين في تلك الحقبة، كالمبرد، وابن السراج ،وأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، ثمَّ انتقلَ الحديث من جانب التنظير إلى التطبيق، فعرّجَ على مجموعة طريفة من التطبيقات التي أوردها أبو علي الفارسي في كتابه الشعر للرفع بالظرف

وقضاياه المختلفة، لينتهي البحث بخاتمة تضمّنت خلاصة لأهم النتائج التي تمخّضَ عنها .

Abstract

This research, titled " the nominative by the adverb and its applications in the poetry book of Abu Ali al-Farsi," aims to study the grammatical issue in which the dispute between grammarians occurred since the early date of Arabic grammar. This issue is the nominative by the adverb. The researcher sought to present the opinions of the grammarians on this issue, and discussed them, in the forefront of which is Sibweih, and then those who came after him who explained his book, such as Al-Siraafi and Abo Ali Al-Farsi. Then the research went from theory to practice, Persian in his book "the poetry" to the nominative by the adverb, finally ending with a conclusion that included a summary of the most important findings of this research.

التعريف بالمصطلحات :

١ – الرّفع: هو " علم الفاعلية "[١]، وهو بمعنًى أدق وأعمّ عَلَمٌ على العمدة[٢]في الكلام سواء أكان فاعلاً أم غيره، ويُعرّف أيضًا بأنّه "حالة من حالات الإعراب تكون في لأسماء"[٣]، وقالوا: إنَّ "المرفوع: كلمة عمل فيها عامل الرّفع". [٤]

٢ – الظرف: الظرف في اللغة وعاءُ كلِّ شيء[٥]، وكلُّ ما يكون مُستقَرًّا لغيره فهو ظرفٌ[٦]. ويُقصدُ به في اصطلاح النحويين: "ما ضُمِّنَ من اسم وقتٍ أو مكانٍ معنى (في) باطّرادٍ لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مُقدّرٍ ناصب له،

وهو نوعان: ظرف زمان، وظرف مكان"[٧]، ولذلك وجدنا أبا البقاء الكفوي(١٠٩٤هـ) يقول: "والظرف في عرف النحويين ليس كلّ اسمٍ من أسماء الزّمان أو المكان على الإطلاق"[٨]، ويطلق الكوفيّون على الظرف مصطلح (المحلّ)، أو (الصفة)، أو (الغاية). [٩]

٣ – مفهوم مسألة الرفع بالظرف :عندما تتقدّم شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) في الجملة الاسمية على المبتدأ في مثل (عندكَ زيدٌ)، أو (في الدارِ زيدٌ)، فهناك رأيٌ يذهبُ إلى أنَّ (زيدٌ) في الجملتين قد ارتفعَ بالظرف ارتفاع الفاعل بالفعل. وهنا لا بدّ من التنويه بأنَّ الظرف في هذه المسألة يشملُ الجار والمجرور أيضًا بحسب ما يشير إليه حديث أكثر النحويين الذين تطرّقوا لهذا الموضوع .

تأريخ نشأة مسألة الرفع بالظرف وتأصيلها من مصنّفات النحو العربي:

لا يجد المتتبع للمصنّفات الأولى التي وصلت إلينا من الحقبة المبكّرة للتأليف النحوي كالكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)، ومعاني القرآن للفرّاء(ت٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن للأخفش(ت٢١٥هـ) أنَّ هذه المسألة قد بُحِثَت على نحوٍ واضحٍ وافٍ يستوفي جوانبها وتفصيلاتها التي نجدها في بعض مؤلّفات النحو اللاحقة، بل نجدُ آراءً عنها مبثوثة هنا وهناك تردُ عرضًا في حديثهم عن قضايا أخرى، وأبينُ ما يتمثّل هذا الأمر في كتاب سيبويه، وهو أوّل كتب النحو وأهمّها على الإطلاق، ومن ذلك ما نجده في باب: (ما ينتصب فيه الخبر لأنّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخّرته) قال: "وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائمًا، وعبدُ الله فيها قائمًا. فعبد الله ارتفعَ بالابتداء لأنَّ الذي ذكرتَ قبله وبعده ليسَ به، وإنّما هو موضعٌ له، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله... إلاّ أنَّ عبد الله يرتفع مُقدّمًا كانَ أو مؤخّرًا بالابتداء"[١٠]، ثُمَّ يحتجّ سيبويه لرأيه هذا بحججٍ عدّة منها نصب المبتدإ وإنْ كانَ مؤخّرًا عن الظرف بعد (إنَّ)، قال: "ويدلّكَ على ذلكَ أنّك تقول: إنَّ فيها زيدًا، فيصيرُ بمنزلة قولك: إنَّ زيدًا فيها"[١١]. ومن البيّن أنّه يردُّ هنا على مَن قال: إنَّ زيدًا في مثل جملة (فيها زيدٌ) قد ارتفعَ بالظرف المقدّم بخلاف (زيدٌ فيها) أي بتأخير الظرف. ثُمَّ يضيف قائلاً في موضعٍ آخروهو يقارن بينَ جملتي (فيها عبدُ الله قائمًا)، و(هذا عبدُ الله قائمًا): "وهذا يدلّكَ على أنَّ "فِيها" لا يُحدث الرفع أيضًا في عبد الله؛ لأنّها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتُلغَى، ولو كانَ عبدُ الله يَرتفع

بفيها لارتفعَ بقولك بك عبدُ الله مأخوذٌ؛ لأنَّ الذي يَرفع ويَنصب ما يستغنى عليه السكوتُ وما لا يستغنى بمنزلة واحدة. ألا ترى أنَّ كانَ تعمل عمل ضَرَبَ، ولو قلت كانَ عبدُ الله لم يكن كلامًا، ولو قلت ضَرَبَ عبدُ الله كانَ كلامًا"[١٢]. وهذه النصوص جميعًا تتعلّق بالشقّ الأوّل من مسألة الرفع بالظرف وهو عندما يتقدّم الظرف على الاسم المرفوع من دون أن يكون مسبوقًا بما يمكن أن يعتمد عليه في العمل، كأن يقع صفة لموصوفٍ، أو خبرًا لمبتدأ، أو صلة لموصول، أو حالاً لصحب حال. ورأي سيبويه صريحٌ جازمٌ – كما لاحظنا – بأنَّ الاسم قد ارتفعَ بالابتداء لا بالظرف، وإن تأخّر عنه. بيد أنَّ كلامه وعرضه للقضيّة يحملان نزعة جدليّة حجاجيّة تهدفُ إلى إقناع المتلقي ببطلان وجهة نظرٍ أخرى مخالفة تذهبُ إلى إعمال الظرف بالوصف المذكور ورفع الاسم بعده فاعلاً له، ولم يُشِر هو صراحةً إلى وجود هذه الفكرة واقعًا مُتحقّقًا، أو أنَّ هناك مَن يتبنّاها في أوساط الدراسة النحويّة، حتّى أنّك لتحسّ بأنّه يردّ على مسألة اعترضيّة مُفترضة تردُ على خاطره عَفوًا، وكأنّه يريد بذلك أن يكون حكمه موضوعيًّا متجرّدًا قدر الإمكان من التعصّب لما يراه على حساب ما يذهب إليه غيره من النحويّين، فالنظر العلمي في هذا الدرس يجب أن يتّجه إلى المادة والموضوع والدليل، وليس إلى الأشخاص والانتماءات .

وواقع الأمر أنَّ فكرة الرفع بالظرف المتقدّم هي من نتاجات الدرس النحوي عند الكوفيين، ويبدو أنّها كانت شائعة معروفة أبان تأليف سيبويه لكتابه، أو قبل ذلك، وقد وردت بعض الأمثلة من ذلك فيما وصلَ إلينا من مؤلّفاتهم وآرائهم، فعند الآية الكريمة: "وكيفَ تَكفرون باللهِ وأنتُم تُتلَى عليكُم آياتُ اللهِ وفيكُم رسولُهُ"[١٣]، يقول الكسائي(ت١٨٩هـ): "]وفيكُم رَسُولُهُ[: رُفِعَ بالصفة"[١٤]. ويقول الفرّاء في توجيهه لقوله تعالى: "خَتَمَ اللهُ على قلوبِهِم وعلى سمعِهِم وعلى أبصارِهِم غِشَاوَةٌ "[١٥] : "انقَطَعَ معنى الختم عند قوله "على سَمْعِهِم". ورُفِعَت "الغشاوة" بـ(على) "[١٦]، حتى إذا بلغنا عصر أبي بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ) وجدنا الرفع بالصفة يأخذ حيّزًا أكبر في توجيهاته النحويّة للنصوص القرآنيّة والشعريّة التي يعرض لها من مثل ما وردَ في حديثه عن بيت عمرو بن كلثوم :[١٧]

"ومنّا قَبْلَهُ السَّاعِي كُلَيْبٌ
فأَيُّ المجدِ إلاَّ قَدْ وَلِينا"

قالَ: "والساعي رُفِعَ بِمِن، وكُلَيب مترجم عن الساعي وقبله صلَة مِنَّا، لأنَّه إذا اجتمعت صفتان فإحداهما صلة الرافعة"[١٨].وليسَ في هذه النصوص ما يشير إلى أنَّ الاسم قد ارتفع بوصفه فاعلاً للظرف عندهم ارتفاع الفاعل بفعله، بخلاف ما نقله بعض المتأخرين عنهم.[١٩]

الرفع بالظرف في حال الاعتماد بين سيبويه وشارحي كتابه:

إنّما خصصتُ هذا الموضوع بسيبويه وشارحي كتابه وجلّهم من البصريين؛ لأنَّ الكوفيين يرفعون بالظرف المتقدّم من دون قيد أو شرط مُعتمدًا كانَ أم غير مُعتَمِد، وذُكِرَ أنَّ البصريين يشترطون الاعتماد ليرفع الظرفُ الاسم بعدَه ونُسِبَ هذا الرأي لسيبويه[٢٠]، ولم أعثرُ في كتابه موضعًا يتناول فيه هذا الأمر، أو يقاربه مقاربةً أكثر من قوله: "واعلم أنَّكَ إذا نَصَبْتَ في هذا الباب فقلتَ: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، فالنصب على حاله، لأنَّ هذا ليس بابتداء، ولا يشبه: فيها عبد الله قائمٌ غدًا؛ لأنَّ الظروف تُلغى حتى يكون المتكلّمُ كأنّه لم يذكرها في هذا الموضع، فإذا صارَ الاسمُ مجرورًا أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدَأ، لم تُلغه لأنّه ليس يرفعه الابتداءُ، وفي الظروف إذا قُلتَ: فيها أخواكَ قائِمان يرفعه الابتداء".[٢١]

ولا يخلو هذا النصّ من إشكالات عدّة سببها عدم وضوح مقصده بدقّة، وهو يفسح المجال أمام القراءات والتأويلات المتعدّدة المختلفة إلى حدّ التناقض، ولذلك اختلفَ شرّاح الكتاب في بيان المراد منه، ويبدو أنّه كان معتمد مَن نقل عن سيبويه الرّفع بالظرف في حال الاعتماد. وكان ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) وتلميذه أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) من أوائل مَن نسبوا إلى سيبويه الرّفع بالظرف في الموضع المذكور، فقد نقلَ أبو علي عن شيخه ما نصّه: "قالَ أبو بكر: قوله: لأنَّ هذا ليسَ بابتداء يعني (معه صقرٌ صائدٌ به) لأنَّ (معه) عندنا صفة وهو يرفع هذا بالظرف ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال وإنّما رفع هذا بالظرف لأنّه لا سبيل إلى التقديم، كما رفع في قولك (في الدّارِ أنَّكَ منطلقٌ) بالظرف"[٢٢]. ومفاد ما ذُكِرَ هنا أنَّ الرفع بالظرف في هذا الموضع واجبٌ، ولا يجوز أنْ نعدَّ (معه صقْرٌ) جملة مبتدإ وخبر على التقديم والتأخير، بوصفه وجهًا من أوجه الإعراب الممكنة؛ إذ لا سبيل إلى التقديم كما

يقول. ويُعلّل أبو علي هذا بأنَّ ارتفاع (صقر) بالابتداء سيؤدّي إلى الفصل بين الصفة أي شبه الجملة (معه)، والموصوف (رجل) بأجنبي وهو المبتدأ (صقر) فهو وإن كانَ متأخّرًا لفظًا إلاّ أنَّ رتبته التقديم. [٢٣]

والحقّ أنَّ ما احتجّوا به يعتريه الضعف من جوانب عدّة: أوّلها أنَّ عدم جواز تقديم المبتدأ لا يُفقِد الجملة الاسميّة ماهيّتها، ويخرجها إلى نوعٍ آخر من الجمل، فجملة (في الدارِ رجلٌ)، أو (معكَ رجلٌ) هي جملة اسميّة ولا يجوز تقديم المبتدإ فيها؛ لأنّه نكرة، ولكنّها تبقى جملة اسميّة باتّفاق البصريين عدا الأخفش (ت٢١٥هـ)، ومنهم ابن السرّاج وأبو علي .

ويتمثل الجانب الثاني في أنَّ الفصل بين الصفة والموصوف لا وجود له إذا كانت جملة (معه صقرٌ) اسمية على التقديم والتأخير؛ لأنَّ (معه) حينئذٍ ليس بصفةٍ لوحده بل الجملة الاسميّة من المبتدأ والخبر بأكملها في محل صفة لـ(رجل). ثُمَّ إنَّ ما تأوّلاه بعيدٌ عمّا أشار إليه سيبويه في نصّه المذكور، إذ هو يُقرّر أنَّ (صائدًا) في جملة (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا) يجوز فيه النصب على الحالية ولا يجوز رفعه خبرًا لـ(صقر) وإلغاء الظرف (معه)، وتؤكّد مراده هذا المقارنةُ التي عقدها مع جملة (فيها عبدُ الله قائمٌ غدًا) التي يجوز فيها إلغاء الظرف (فيها) ورفع (قائم) خبرًا لـ(عبد الله) .

ولا يخفى أنَّ نظر ابن السرّاج وأبي علي قد انصرفَ بالدرجة الأساس إلى عبارتي (ليسَ يرفعه الابتداء)، و(يرفعه الابتداء) وفهما منهما أنَّ المقصود هو الاسم المرفوع بعد الظرف أي (صقر) لا غير، على حين يقدّم السيرافي (ت٣٦٨هـ) توجيهًا آخر للمسألة يعارض فيه ما ذهبا إليه، قالَ: "وقد ظنَّ مَن فسّرَ الكتاب: أنَّ سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء، فيكون (صقرٌ) مرفوعًا معه، ويتأوّل قوله: (لأنّه ليس يرفعه الابتداء)، والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أنَّ الاسم تقدّم أو تأخّر يرتفع بالابتداء"[٢٤]، أي إنَّ الاسم لا يرتفع بالظرف عند سيبويه – بحسب ما يرى السيرافي – حتى في حال الاعتماد بأنْ يقع الظرف خبرًا لبمتدأ، أو صفة لموصوف كما هي الحال هنا. أمّا سبب منع إلغاء الظرف، فيرجعُ عنده إلى أنَّ إلغاءَه سيؤدّي إلى حذف الضمير العائد من جملة الصفة إلى الموصوف، ومن جملة الخبر إلى المبتدأ في مثل:"مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا"، و"رأَيْتُ رجلاً معه صقرٌ صائدًا به

غدًا"، و"زيدٌ معه صقرٌ صائدًا به غدًا"[٢٥]. ويرى أنَّ المقصود بعبارة "ليسَ يرفعه الابتداء" ضميرُ الهاء في (معه)[٢٦]، لا الاسم المرفوع بعده، وهو ما ذهبَ إليه ابن السرّاج وأبو علي كما وردَ آنفًا.

والذي يُطالع الأمثلة التي تمثّل بها سيبويه في هذا الموضوع يلحظُ ما يلي:

قالَ في "مررتُ برجلٍ معهُ كيسٌ مختومٌ عليه": "الرفع الوجه لأنّه صفة الكيس. والنصبُ جائزٌ على قوله: فيها رجلٌ قائمًا"[٢٧] ولا إشكال في هذا فكلامه واضحٌ لا لبس فيه، ثُمَّ ينتقلُ إلى مثالٍ آخر، وهو المثال نفسه الذي ذكره في صدر الباب: (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا)، وأجازَ في (صائد) هناك الجرّ على أنّه صفة لـ(رجل)، والنصب على الحالية من الضّمير في (معه)، فيستدرك في هذا الموضع حكمًا آخر خطرَ بباله وهوعدم جواز إلغاء الظرف في هذا الباب وهو يقصد "باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم..." فلم يذكر هذا المثال اعتباطًا، بل لأنّه المثال الذي افتتحَ به الباب، ثمّ يقول إنّك إذا نصبتَ في هذا المثال فالنصب على حاله وقد يُتوَهَّم أنَّ في كلام سيبويه هنا تناقضًا، إذ كيف يبقى النصب على حاله وقد أجاز في صدر الباب أنْ يُجرّ (صائد) لكونه صفة لـ(رجل)، وينجلي هذا الوهم والالتباس إذا وجّهنا نظرنا إلى الباب الذي يجوز فيه إلغاء الظرف، وفهمنا أنَّ سيبويه انتقلَ إلى عقد مقارنة بينَ تركيبين بينهما تشابه، ولكن ثمّة اختلاف أيضًا، ويمكن توضيح هذا الأمر بالمخطّط الآتي:

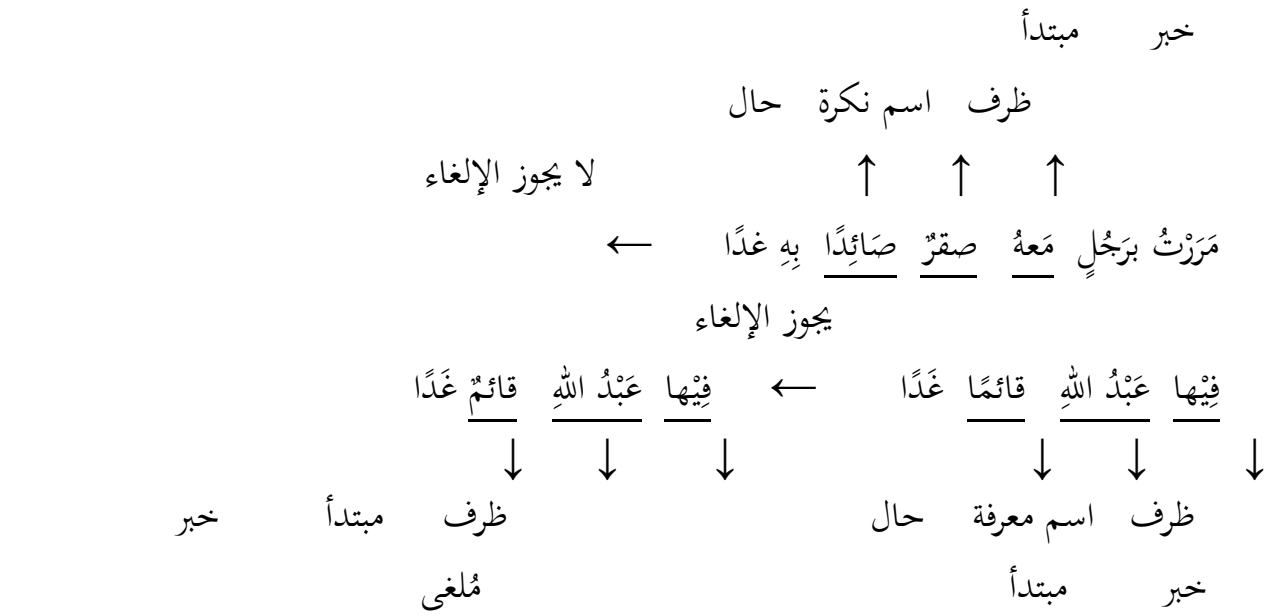

فـ(معه صقرٌ) جملة مكوّنة من ظرف بعده اسمٌ وكذلك (فيها عبدُ اللهِ)، وبعد كلا الجملتين وصفٌ نكرة (صائد)، و(قائم) وهذا الوصف يجوز أن يكون حالاً في التركيبين، ويكمنُ الاختلاف في أشياء عدّة. من ذلك أنَّ الجملة الثانية مَبْتَدَأٌ بها لم تُسبَق بكلامٍ، أو بوصفٍ آخر، فـ (فيها عبدُ الله) جملة ليسَ لها محلٌّ من الإعراب، بخلاف الأولى، فـ(معه صقرٌ) مرتبطة بكلام يسبقها، وهي جملة لها محلٌّ من الإعراب. ومن ذلك أنَّ (صقر) نكرة، و(عبد الله) معرفة، ثمَّ إنَّ (صائد) وصفٌ يعود لـ(رجل)، أو لضميره في (معه)، وليسَ للاسم قبله، أي (صقر)، بخلاف (قائم) الذي يقترنُ بـ(عبد الله)، أي بالمسند في جملة "فيها عبد الله".

فالذي يمنع إلغاء الظرف في "مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا" ثلاثةُ أمورٍ، وليسَ واحدًا. وكلُّ أمرٍ منها مرتبطٌ بواحدٍ من نقاط الاختلاف بينَ التركيبين. والأوّلُ هو الذي ذكره السيرافي، والثاني يتمثّل بأنَّ (صقرٌ صائدٌ) لا تكون جملة يصلحُ السكوت عليها؛ لأنَّ (صقر) نكرة ولا يصحّ أن يُبتَدَأ به لكي يُلغَى الظرف. والثالث أنَّ (صائد) وصفٌ يعود لـ(رجل) أو لضميره، ولا يمكنُ أنْ يكون خبرًا للاسم قبله (صقر)؛ لأنَّ الصقر في التركيب المذكور آلة للصيد، وإنّما الذي يصيد الرّجل .

ومما تقدّم يمكنُ أن نخلصَ إلى أنَّ صورة التركيب الأكثر قربًا من تركيب "فيها عبدُ الله قائمًا" هي الصورة التي يكون فيها الاسم المرفوع (صقر) معرفة، والوصف بعده يرجعُ

إليه أي "مررتُ برجلٍ معه الصقرُ صائدًا غدًا"، ثمَّ تليها التي يكون فيها (صقر) معرفة فحسب، أي: "مررتُ برجلٍ معهُ الصقرَ صائدًا به غدًا"، والتي يكون فيها (صقر) نكرة، لكنَّ الوصف يعود إليه، أي (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا غدًا). وكانَ الأولى أنْ تُذكر الصورة الأكثر قُربًا إذا كانَ مقصد سيبويه أنْ يعلّل عدم جواز إلغاء الظرف بعلّة حذف الضمير العائد فقط التي ذكرها السيرافي في توجيهه لكلام سيبويه في هذه المسألة. ويبدو أنّه قد تمثّل بهذا المثال؛ لأنّه سبقَ أنْ صدّرَ به الباب، وإنّما يريدُ أنَّ الحكم الذي ذكره يسري على الباب أجمع بأمثلته وحالاتها المختلفة .

والرجوع إلى عنوان الباب يحيلنا إلى توجيهٍ آخر لمراده من عبارة "ليسَ يرفعه الابتداء" التي كانت محلّ الاختلاف بين ابن السراج وأبي علي من جهة، والسيرافي من جهة أخر، وهو الوصف الذي يردُ بعدَ الاسم المرفوع، أي (صائد)، إذ يقول في صدر الباب "وقد يستوي في إجراء الصفة على الاسم، وأنْ تجعله خبرًا فتنصبه"[٢٨]، وهو يعني بالخبر(الحال)، أي يجوز في هذا الوصف أن يكون صفة أو حالاً، وهو يلمحُ هذا في كلامه الأخير عن عدم جواز إلغاء الظرف، فيعلّل بأنَّ هذا الوصف لا يرفعه الابتداء، والذي يؤيّد هذا التوجيه ويقوّيه ما ذكره سيبويه بعد ذلك، إذ قالَ:"وفي الظروف إذا قلتَ: فيها أخواك قائمان يرفعه الابتداء"[٢٩]، فمن الذي رفعه الابتداء هنا؟ أليسَ هو الوصف (قائمان) .

رفع المصدر المؤوّل من (أنَّ) ومعموليها بالظرف:

ثمّة موضعٌ آخر نُسِبَ الرفع بالظرف فيه إلى سيبويه ذكره أبو علي الفارسي في تعليقته، قال: "ونظير (مررتُ برجُلٍ معه صقرٌ) في أنّه رُفِعَ بالظرف عند سيبويه دون الابتداء قولك: (في الدارِ أنَّكَ مُنطلقٌ) إذا أردتَ: في الدّار انطلاقُكَ، (فأنّك مُنطلقٌ) عنده يرتفع بالظرف"[٣٠]. وليسَ في كتاب سيبويه ما يشير إلى ما ذكره أبو علي هنا أكثر من قوله في "باب من أبواب أنَّ تكون أنَّ فيه مبنيّة على ما قبلها": "وذلك قولك: أَحقًا أنَّكَ ذاهبٌ، وآلحقَّ أنَّكَ ذاهبٌ. وكذلك] إنْ أخبرتَ فقلتَ: حقًّا أنَّكَ ذاهبٌ، والحقَّ أنَّكَ ذاهبٌ"[٣١]، ثُمَّ يروي سيبويه رأيَ الخليل (ت١٧٥هـ) في هذه المسألة، قالَ: " حملوه على أني حَقٌّ أنَّكَ ذاهبٌ ... وصارت أنَّ

مبنيّة عليه، كما يُبْنَى الرّحيلُ على غدٍ إذا قلتَ: غدًا الرحيلُ"[٣٢]. وقد نقلَ أبو سعيد السيرافي عن المبرّد (ت٢٨٦هـ) حكاية الرّفع بالظرف في هذا الموضع عن الخليل للضرورة. وقد نفى أبو سعيد أنْ يكون رفع الاسم الظاهر بالظرف مذهبَ الخليل وسيبويه، ثُمَّ رجّحَ أنْ يكون لفظ (البناء) الذي وردَ في كلام سيبويه عن الخليل هو الذي دعا المبرّد إلى نسبة هذا المذهب إلى الخليل[٣٣]، وأردفَ موضّحًا: "وقد استعملَ سيبويه لفظ البناء على الشيء الذي ليسَ بعاملٍ فيما بُنِيَ عليه، كما قال: أنَّ مبنيّة على لَوْلا، وإنّما ذلك على جهة تقدّمها وحاجتها إلى ما بعدها". [٣٤]

وما تقدّم يشيرُ إلى أنّنا أمام مذهبين مختلفين، وقد حاولَ مَن تبنّى كلّ واحدٍ منهما أنْ يفهم ويوجّه نصّ الكتاب بالاتجاه الذي يسند رأيه ويقوّي حجّته، ويبدو موقف المبرّد أقلَّ حماسًا للأخذ بفكرة الرفع بالظرف، ولذلك ربطه بحال الاضطرار في الموضع المذكور، على حين يكمن محور الخلاف بينَ أبي علي والسّيرافي فيما ذكره سيبويه من بناء (أنَّ) واسمها وخبرها، أو ما تُؤَوَّل به من مصدرٍ على ما قبلها من ظرفٍ، أو ما حُمِلَ عليه، وقد استنتجَ أبو علي من هذا أنَّ المصدر المؤوّل من (أنَّ) ومعموليها لا يرتفع بالابتداء بل بالظرف، وإلاّ لوجبَ أنْ يكون الظرف مبنيًّا عليه، وليس العكس، فالخبر هو الذي يُبنَى على المبتدأ، وقد وردَ هذا المعنى كثيرًا في الكتاب[٣٥]. أمّا أبو سعيد، فذهبَ إلى أنَّ البناء هنا لا يُراد به بناء المعمول على عامله، وإنّما المراد بناء الشيء على ما يُحدث فيه معنًى، ومثلُ البناء في هذا الموضع كمثل بناء (أنَّ) على (لَوْلا)، فالمقصود بهذا أنّها "معقودة بـ(لَولا) في المعنى الذي تقتضيه، ولولا مقدّمة عليه وليست بعاملة فيه؛لأنَّ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء لا بـ)لَولا[٣٦]"(، فالبناء عنده لا يقتضي العمل دائمًا .

ومع وجاهة ما يذكره السيرافي هنا، بيد أنّنا يجب أنْ لا نغفل طبيعة العلاقة بين أجزاء التركيبين في الأصل، إذ العلاقة بين المبتدإ والخبر هي علاقة إسناديّة تختلف تمامًا عن الوشيجة المعنويّة التي تربط (لولا) الشرطيّة بالاسم بعدها وببقيّة أجزاء التركيب الذي ترد فيه، وفي الجملة الاسميّة نرى سيبويه كثيرًا ما يستعمل مصطلح البناء بمعنى الإسناد، وفيه يتحدّد طرفان: مبني (مسند)، ومبني عليه (مسند إليه)، وليسَ من الدقّة والموضوعيّة أنْ يُقال: إنَّ سيبويه قد استعملَ هذا المصطلح في

التركيب نفسه ليدلّ مرّة على الإسناد، ومرّة أخرى لمجرد حاجة الاسم إلى ما قبله .

ولو رجعنا إلى كلام سيبويه وما نقله عن شيخه الخليل، لوجدنا ثمّة قياسًا، وحملاً للتراكيب التي ذكرها لـ(أنَّ) ومعموليها على تركيب آخر هو ما مثّل له الخليل بـ(غدًا الرحيل)، قال: (كما يُبْنى الرحيل على غدٍ)، وقد أغفل أبو علي والسيرافي كلاهما الحديث عن هذا المثال، ولم يُبيّن لنا أبو علي كيفَ يُبْنَى الاسم فيه على الظرف بدون اعتماد. والغريب أنّه يُقرُّ المحمول، ويُغفل المحمول عليه، ومذهبه في هذه المسألة لا يجيز الرّفع بالظرف في مثله كما سلف. وقد اضطربَ في هذا المثال بعض من عرضَ له من العلماء، فعكس بعضهم بأنْ جعلَ المصدر الصريح فيه محمولاً على المصدر المؤوّل من أنَّ ومعموليها[٣٧]. ونصُّ الكتاب يُناقض هذا الرّأي تمامًا. وذهبَ العكبري(ت ٦١٦هـ) إلى أنَّ "كلّ اسم حدث يتقدّمه ظرف يرتفع عند سيبويه بالظّرف ارتفاع الفاعل...والمذهب الآخر مذهب الخليل، وذلك أنّه يرفع أسماء الحدث بالابتداء، ويُخبر عنه بالظرف المتقدّم حكاه عنه سيبويه"[٣٨]. وما نقل سيبويه عن الخليل يخالف ما أورده العكبري تمامًا .

وما يشير إليه كلام سيبويه في هذه المسألة أنّه وقفَ عندَ نصوصٍ مرويّة عن العرب جاء فيها بناء الاسم على الاسم من ناحية المعنى كما يُبنى الخبر على المبتدأ، فجملة (غدًا الرّحيلُ) تساوي من ناحية المعنى الإسنادي (محمّدٌ العَدْلُ)، فالمتكلّم بهاتين الجملتين يريدُ أنْ يُعرِّف بـ(محمّد)، وبـ(غدٍ)، ويُخبِرُ عن ماهيّتهما، فوجدَ أنَّ العَدْل من أبرز المعاني التي يمكن أنْ تُعرِّف بـ(محمّد)، وتجسّده، وكذلك الرحيل هو الحَدث الأهمّ والسمة والعلامة الأوضح التي تسمُ يومَ غدٍ، فعرّفه به. ولا يخفى أنَّ (غدًا) ظرفُ زمانٍ مُحدّد فهوَ ليس بنكرة ويمكنُ الابتداء به والإخبار عنه، وليسَ المشكلُ الذي واجه سيبويه والخليل في هذا بل في نصب (غدًا) هنا، و(حقًّا) في جملة (أحَقًّا أنَّكَ ذاهبٌ)، ولذلك قال سيبويه في الوجه الآخر، أي الرّفع: "والرّفع في جميع ذا جيّدٌ قويٌّ، وذلك أنَّكَ إنْ شئتَ قلتَ: أحقٌّ أنَّكَ ذاهبٌ...تجعل الآخر هو الأوّل"[٣٩]، إذ النصب عندهم يقتضي الظرفيّة، ولذلك تأوّله الخليل وحمله على (أفي حَقٍّ أنَّكَ ذاهبٌ). [٤٠]

وبالعود إلى جملة (غدًا الرّحيلُ) أقولُ: إنَّ كون طرفي الإسناد في هذه الجملة معرفتين يُفضي إلى إمكان بناء أحدهما على الآخر،

فإذا أراد المتكلّم أنْ يُحدّد زمان الرّحيل بنى (غدًا) على الرّحيل، أي إنَّ موعد الرّحيل هو في الغدِ، أمّا إذا أرادَ أنْ يُعرِّف بيوم غدٍ – ما هو؟ – بما سيقع فيه من حدثٍ مهمٍّ بنى الرّحيل عليه كما ذكر الخليل، وإن كانَ الوجه الجيّد القوي في هذا المعنى الأخير أن يُقال (غدٌ الرّحيلُ) بالرّفع، ولكنَّ الرّواية بالنصب وردت أيضًا عن العرب الفصحاء ولا مردَّ لها. وقد أوردَ سيبويه ما يُعضّد ما أذهبُ إليه هنا، قالَ: "ويقولُ الرّجلُ ما اليومَ؟ فتقولُ: اليومَ أنَّكَ مُرتحلٌ، كأنّه قالَ: في اليومِ رحلتُكَ"[٤١]. ولا يخفى أنَّ الرّفع في الاستفهام، وفي جوابه هو الوجه، أي (ما اليومُ)، و(اليومُ أنَّكَ مُرتَحِلٌ)، أو(اليومُ رِحلَتُكَ)، ولكنَّ النّصب وجهٌ مرويٌّ أيضًا، وهو ما دعا سيبويه إلى تأويله بـ(في اليوم) أي بقصد الظرفيّة، ولكنَّ المستفهم هنا لا يسأل عن زمن الرّحلة؛ لأنّه لو أرادَ هذا لقالَ (متى رحلَتُكَ)، ولكانَ الجوابُ (اليومَ رِحلتي)، أو (رحلتي اليومَ)، بل كأنّه يريدُ بقوله: (ما اليومَ): (ما الذي في اليوم)، وكأنَّ تأويل جوابه: (الذي في اليوم أنَّكَ مُرتَحِلٌ، أو رحلَتُكَ)، وكذلك الحال في (غدًا الرّحيلُ) أي: (الذي في غدِ الرّحيلُ). وعلى الرّغم من أنَّ الرّفع في هذا هو الوجه القويّ الحَسن كما سلف، إلاّ أنَّ المتكلّم لما اعتادَ نطق الظّرف منصوبًا في سياقاتٍ كلاميّة كثيرة جاء به منصوبًا في الابتداء أيضًا، وبنى عليه الخبر .

وبناءً على ما تقدّم لا بدَّ من أنْ أنوّهَ أخيرًا إلى أنَّ قياس "حقًّا أنَّكَ ذاهبٌ" على (غدًا الرّحيلُ) الذي ذكره الخليل، لا يعني المساواة والتطابق بينَ التركيبين؛ لأنَّ (حقًّا) نكرة، و(غدًا) معرفة، والمعرفة يمكنُ الابتداء بها، والبناء عليها ولا يجوز هذا في النكرة (حق)، ولذلك لا يمكن أن تكون (حقّ) في قولنا: "حقٌّ أنَّكَ ذاهبٌ" بالرفع إلاّ خبرًا مقدّمًا، ثُمَّ إنَّ حمل (حقًّا أنَّكَ ذاهبٌ) على (في حَقٍّ أنَّكَ ذاهبٌ) في حديث الخليل يُرجَّحُ أنْ يكون المراد منه حمل الجملة الأولى على الثانية في فتح همزة (أنّ)، ولا يُراد به الحمل من ناحية المعنى والدّلالة، وهو ما يدلُّ عليه سياق الحوار بينَ سيبويه والخليل. ولا يمكن للمرء أنْ يتلمّس معنى الظرفيّة في (حقًّا) إلاّ بتكلّفٍ لا يوحي به النصّ مطلقًا .

تطبيقات للرفع بالظرف في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي:

سبقت الإشارة إلى مذهب أبي علي الفارسي في مسألة الرّفع بالظرف، وأنّه كان يوجب الرفع بالظرف في الموضعين اللذين

نقلهما عن سيبويه. وقد ذكرَ أبو علي الرّفع بالظرف في مواطن كثيرة عند عرضه للأبيات المشكلة الإعراب في كتاب الشعر، فكان ما ذكره من ذلك بمثابة تطبيق عملي لقواعد هذه المسألة وشرائطها، والمواضع التي تتحقّق فيها، ويمكن تفصيل ما أورده بهذا الشأن بالآتي:

1- أبرز المسائل التي وجدنا أبا علي يقف عندها من موضوع الرّفع بالظرف في أثناء توجيهه النحوي لبعض الأبيات المشكلة الإعراب، مسألة وجوب رفع الاسم بالظرف دون الابتداء، حتّى أنّه عقدَ بابًا في كتابه بهذا المعنى[٤٢]. وهذه المسألة هي مصداقٌ لما ذُكِرَ في البحث سابقًا من رأي الفارسي فيما أورده سيبويه في قولهم: (مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائدٌ به غدًا)، فمفاد تفسيره أنَّ سيبويه يوجب الرّفع بالظرف في هذا الموضع، ومن ذلكَ قوله في بيت ساعدة بن جؤيّة الهذلي :[٤٣]

"فَرُمُوا بِنَقْعٍ يستقلُّ عصائبًا في الجوِّ منهُ
ساطِعٌ ومُكَتَّبُ"

: "وقوله "ساطعٌ" في "منه ساطعٌ" يرتفع بالظرف، دون الابتداء؛ لأنّه صفة لنقعٍ المنكور"[٤٤]. ومثله ما أورده في قول المرّار الفقعسي:[٤٥]

"وَصارَتْ شَمِيطًا كلُّ وَجناء حُرَّةٍ
لها تحتَ مَجْرَى الأخدَعين حَميمُ"

قال: "فحَميمٌ في البيت مُرتفعٌ بالظرف؛ لأنّكَ إنْ جعلتَ قوله: "لها" لِكُلِّ، أو لوجناءَ، أو لحُرّةٍ، كان صفة له، وكلّ ما ذكرناه مما يجوز أن يكون الظرف وصفًا له، نكرة"[٤٦]. فما يوجب فيه أبو علي الرّفع بالظرف في هذا الموضع ما كانَ جاريًا على النكرة وصفًا فقط، وقد ذكر هذا الأمر مرّاتٍ عدّة في كتابه، ويضيق المقام عن إيرادها جميعًا هنا. [٤٧]

ويبدو رأيه هذا متوافقًا تمامًا مع فهمه لكلام سيبويه، إذ يقول: "فإذا صارَ الاسم مجرورًا أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدَأ، لم تلغه لأنّه ليسَ يرفعه الابتداء"[٤٨]، ففسره أبو علي قائلاً: "وقوله: فإذا صارَ مجرورًا. يعني: (برجلٍ) في قولك: مررتُ برجلٍ، أو عاملاً فيه فعلٌ نحو رأيتُ رجلاً معه صقرٌ، وقوله مبتدأ. يعني مثل قولك هذا رجلٌ معه صقرٌ"[٤٩]. فتمثيله يبيّن أنّه يشترط تنكير ما يجري عليه الظرف وهو (رجل) هنا. والحقُّ أنّه ليسَ في كلام سيبويه ما يدلُّ على هذا الاشتراط، إلاّ أنَّ تمثيله بـ(مررتُ برجلٍ معه صقر...) هو الذي أوحى لأبي علي بهذه الفكرة. وقد وجّه السيرافي نصّ سيبويه بعيدًا عن هذا القيد – مع التذكير بأنّه لا

يأخذ بفكرة الرّفع بالظرف مطلقًا – فالاسم الذي يسبق الظرف يمكن أن يكون عنده نكرة أو معرفة، ويمكن أن تكون الجملة بعده تبعًا لذلك صفة للنكرة، أو حالاً للمعرفة، أو خبرًا عنها. (٥٠)

ويبدو أنَّ هذه الأفكار والرؤى التي يوحي بها نصّ صاحب الكتاب قد شجّعت بعض النحويين على الأخذ بفكرة عمل الظرف المعتمد على الإطلاق، يسعفهم في ذلك تعليقهم الظرف باسم فاعِلٍ محذوف يقدّرونه بـ(مستقرّ)، أو (كائن)، وهي فكرة كانت موجودة في عصر أبي علي، ويظهر أنّه لا يرتضيها، إذ قال: "وادّعى بعضهم: أنّه مُجمعٌ عليه أنَّ الظرف إذا اعتمدَ على موصولٍ أو موصوفٍ أو ذي حالٍ أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنّه يجوز أن يرفع الظّاهر لتقوّيه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة"(٥١). وما لا يرتضيه أبو علي هنا قد أصبحَ قضيّة مسلّمًا بها في بعض المؤلفات التي تلت عصره.(٥٢)

2- عرضَ أبو علي أيضًا في مواضع عدّة من كتابه لرفع الاسم بالظرف على الخلاف؛ لكون الاسم الذي يجري عليه معرفة، من مثل ما جاء في قول الشاعر:(٥٣)

"كأنّهم صَابتْ عليهمْ سَحَابَةٌ
صواعقُها لطيرهُنَّ دَبِيبُ"

قالَ: "فارتفاع "دبيب" على الخلاف، ولو كانت "صواعق" نكرة ارتفع "دبيب" بالظرف"(٥٤). وهو يريد بالخلاف الخلافَ في رافع الظّرف، إذ يرى سيبويه أنّه مُرتفعٌ بالابتداء، ويذهبُ الأخفش والكوفيّون إلى أنّه مرتفعٌ بالظرف .

وقد يقع حكم الرّفع على الخلاف عنده لكون الجملة ابتدائيّة لا تجري على شيءٍ قبلها، ومن ذلك ما أورده في قول الكميت :(٥٥)

"فقُلنا له هذاكَ فاستَغْنِ بالقِرَى
وفي ذي الأداوَى عندنَا لكَ مَشْرَبُ"

قالَ: "ومَشْرَبُ ارتفاعه على الخلاف"(٥٦). فجملة (في ذي الأداوَى ... مشربُ) ابتدائيّة تتكوّن من خبرٍ مُقدّم ومبتدأ مؤخّر على رأي، ومن ظرفٍ وفاعل الظرف وهو مَشربُ على الرّأي الآخر .

ويصدقُ هذا الحكم عنده أيضًا في الجملة الابتدائيّة التي اعتمدَ الظرف فيها على نفي، فلا يَخلُصُ الرّفع للظرف في هذه الحالة أيضًا، وهو ما أورده عند قول الشّاعر:(٥٧)

"ولّو أنَّ عَرْضَ البَحْرِ بَيْنِي وبَيْنَها

لحَدَّثْتُ نَفْسِي ما إلَيْكَ مَخَاضُ"

قالَ: "فتكون "ما" على هذا نفيًا، ويكون "إليكَ" مُتعلّقًا بمحذوف، كقولك: ليسَ بكَ مُرورٌ. ومَن رأى أنْ يرفع بالظرف، كان الاسم مُرتفعًا به، ولا شيء فيه"[٥٨]. وكلام أبي علي هنا يشيرُ إلى أنَّ الرّفع بالظرف رأيٌ من اثنين، وليسَ بواجبٍ .

-3 وردت على أبي علي وهو يُحلّل التراكيب النحويّة لبعض الأبيات التي اختارها مواضعُ احتاجَ فيها أنْ يؤوّل اسمًا محذوفًا بعدَ الظرف، إذ لا يستقيم الكلام إلاّ بهذا التأويل، وهذا الاسم يخضع لقواعد الرّفع بالظرف عنده، فيرتفع على الخلاف، إذا لم يكن الظرف جاريًا على نكرة قبله، مع الإشارة إلى أنّه يعدُّ المحذوف مُضمرًا، إذا رُفِعَ بالظرف، ويوضّح هذا ما ذكره عند قول الشّاعر:[٥٩]

"تُسَاوِرُ سَوَّارًا إلى المجدِ والعُلا

وفي ذمّتي لئن فَعَلْت لَيَفْعَلا"

قَالَ: "فإنْ قُلتَ: إنَّ قوله: "في ذمّتي" ليسَ بكلامٍ مُستقلٍّ، والقسَمُ إنّما هو جملة. فالقول أنّه أضمرَ في الظرف، اليمين أو القسم لدلالة الحال عليه... ومَن لمْ يرفع بالظرف، فينبغي أنْ يكون المبتدأ عنده محذوفًا"[٦٠]. وكذلك حملَ الكلام في قول ذي الرمّة:[٦١]

"بعينيكَ مِن طولِ البُكاءِ كأنّما

بها خَرّزٌ أو طرفها مُتَخازِرُ"

على الحذف، والتقديرُ (بعينيكَ من طولِ البكاءِ فسادٌ، أو تغيّر)، ورافع الاسم المضمر الابتداء أو الظرف. [٦٢]

-4 ذكرَ أبو علي ارتفاع المصدر المؤوّل من (أنَّ ومعموليها) بالظرف في موضعٍ واحدٍ فقط عند قول الشاعر:[٦٣]

"فأجبتُها أمَّا لِجِسْمي أنّه

أوْدَى بنيَّ من البلادِ فَوَدَّعوا"

فـ(أنّه أَودَى) مُرتفعٌ عنده بـ(لِجسمي)، ويستقيمُ المعنى هنا – بحسب ما يرى– بإقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف،وكأنَّ المراد:(لِجِسْمِي أسفُ هلاكِ بنيَّ أو حزنُه أو شحوبُه. [٦٤]

-5 نرى الفارسي يُعرّجُ في بعض الأحيان على تابع الجملة الظرفيّة فيبيّن موقعه من الإعراب وهو يتتبع خُطى سيبويه في جملته الشهيرة (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائد به غدًا)، فقد ذكرَ في قول الشمّاخ:[٦٥]

وماءٍ قد وَرَدْتُ لوَصْلِ أَرْوَى

عليه الطيرُ كالوَرَقِ اللَّجِين

أنَّ (كالورق اللَّجين) يحتمل أنْ يكون حالاً من الطّير، أو وصْفًا للماء، ثمَّ علّقَ على ذلك

قائلاً: "فقوله "كالورق اللَّجين" مثل قولك "صائِدًا به" و"صائدٌ به" بعد قولك: "مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به" فجعله مرّة حالاً من الهاء، في "معه" وأخرى صفة لرجلٍ"[٦٦]. واتّبعَ هذا القياس نفسه في قول الشّاعر:[٦٧]

"رُبَّمَا تَكْرَهُ النّفوسُ مِنَ الأَمْـ

ـرِ لَهُ فرجةٌ كَحَلِّ العِقَالِ"

فموضع (كحلِّ العقالِ) يمكنُ أنْ يكونَ نصبًا أو جرًا. [٦٨]

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنَّ ثمّة فرقًا بينَ ما وردَ في الشاهدين، وما تمثّل به سيبويه، إذ إنَّ الحال في مثال سيبويه يرجعُ إلى الضَمير في (معه) الذي يعود إلى (رجلٍ)، على حين أنَّ مرجع الحال في الشاهدين هو الاسم المرفوع بعد الظرف. وإنّما كانَ مقصد أبي علي الأساس أنّهما يماثلانه في جواز وجهي النّصب والجرّ .

وما ذُكِرَ آنفًا يصدقُ على الجملة التي أُخْلِصَ فيها الرفع للظرف بدون خلاف، فإذا كانَ الرّفع على الخلاف كالذي في قول الشّاعر:[٦٩]

"ومِنْ خَلفِهِ ذاكَ المبينُ شِعارُهُ

لهُ أثرٌ على البريّةِ عاليا"

راحَ أبو علي يتتبع صاحب الحال (عاليًا) فيه بالنظر إلى الخلاف في رافع (أثر) في جملة (له أثرٌ)، أهو الظّرف، أم الابتداء، وخلصَ من ذلك إلى أنَّ صاحب الحال عندَ مَن رفع بالظرف هو (أثرٌ)، أمّا عندَ من رفع بالابتداء، فالحالُ يعودُ للضمير في (له). [٧٠]

الخاتمة:

خلصَ البحث إلى مجموعة من النتائج يمكنُ إجمالها بالآتي:

- لا يخفى أنَّ الكوفيين هم أصحاب فكرة الرّفع بالظرف في الأصل، بيد أنَّ النّصوص التي وصلت إلينا من مؤلّفاتهم لا تشيرُ إلى أنّهم يرفعون الاسم بالظرف ارتفاع الفاعل بفعله — بخلاف ما نقلته بعض مصنّفات النّحو المتأخّرة عنهم — بل إنّ قصارى ما كان من أمرهم أنّهم لا يقرّون بارتفاع هذا الاسم بعامل الابتداء، بل بالخبر الذي وقعَ ظرفًا هنا، وكذلك قالوا: إنَّ المبتدأ والخبر مترافعان في الجملة التي لم يكن الخبر فيها ظرفًا كـ(زيدٌ مجتهدٌ) .

- يبدو أنَّ ما أخذَ يتداوله بعض النحويين المتأخرين من أنَّ البصريين كانوا يرفعون الاسم بالظرف إذا كانَ مُعتمدًا، هو أمرٌ مُبالغٌ فيه، وليسَ هناكَ أدلّة كافية تثبته. والغريب في هذا أنّهم نسبوا لسيبويه الرّفع بالظرف إذا اعتمدَ

على نفيٍ أو استفهامٍ، أو إذا وقعَ صفةً لموصوف، أو صلةً لموصول، أو حالاً لصاحبِ حال، ، أو خبرًا لمبتدإ في مواضع وشواهد قرآنيّة لم ترد في الكتاب مطلقًا .

– لم ينقل شرّاح كتاب سيبويه – وهم من النحويين المبرّزين في عصرهم – أنّه كانَ يرفع بالظرف في حال الاعتماد، ونفى السّيرافي نفيًا قاطعًا أنْ يكون سيبويه قد أخذَ بفكرة الرّفع بالظرف في أيٍّ من المواضع، على حين رأى ابن السرّاج وأبو علي الفارسي أنَّه كانَ يوجب الرّفع بالظرف في موضعين: أحدهما: إذا وقعَ الظرف صفة لنكرة، والآخر: إذا جاءت بعده (أنَّ) ومعموليها .

– إنَّ عدم وضوح نصّ سيبويه، واحتماله للقراءات والتأويلات المختلفة هو سبب تعدّد الآراء في موضوع الرّفع بالظرف، وقد قدّمتُ في كلٍّ واحدٍ من الموضعين اللذين ذكرهما أبو علي الفارسي للرفع بالظرف عند سيبويه توجيهًا يخالفُ ما ذهبَ إليه أبو علي، ويتّفق مع رأي السيرافي، ولكنّي سلكتُ في ذلكَ طريقًا مغايرًا لما أخذ به السيرافي في تفسير نصّ الكتاب .

– جاءت التطبيقات التي أوردها أبو علي الفارسي للرفع بالظرف في كتاب الشعر موافقة لما ذكره في جانب التنظير عند شرحه لكلام سيبويه في تعليقته على الكتاب، ومعزّزة لآرائه في هذا الموضوع، وموضّحة ومكمّلة لها، وتنوّع ما ذكره منها بينَ ما يجب فيه الرّفع بالظرف، وما يقعُ الرّفع به على الخلاف. وعلى الرّغم من أنَّ كثرة ذكر أبي علي للرفع بالظرف في هذا الكتاب تبيّنُ مدى عنايته بهذا الموضوع، وتحمّسه له – وقلّما وجدنا هذا عند غيره من النحويين – إلاّ أنّه مع ذلك لم يوسّع من مداه، وترسّم في ذلك ما فهمه من كلام سيبويه في الموضعين المذكورين فحسب .

الهوامش

[١] – حدود النحو / الأُبّذي : ٦٠ .

[٢] – ينظر: الكليات/ أبو البقاء الكفوي: ٣٩٩ .

[٣] – معجم المصطلحات النحوية والصرفية / د. محمد سمير اللبدي: ٩٤ .

[٤] – رسالتان في اللغة(الحدود) / أبو الحسن الرماني: ٦٨ .

[٥] – ينظر: لسان العرب/ ابن منظور: ٩ / ٢٢٨ – ٢٢٩ (ظرف) .

[٦] – ينظر: الكليات: ٤٩٥ .

[٧] – معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية/ محمد إبراهيم عبادة: ٢٠٢ .

[٨] – الكليات: ٤٩٥ .

[٩] – ينظر: المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/د. عوض حمد القوزي: ١٦٣ .

[١٠] – كتاب سيبويه: ٨٨/٢ .

[١١] – المصدر نفسه: ٨٨/٢ .

[١٢] – المصدر نفسه : ٢ / ٩٠ .

[١٣] – آل عمران :١٠١ .

[١٤] – معاني القرآن/علي بن حمزة الكسائي: ١٠٤ .

[١٥] – البقرة: ٧ .

[١٦] – معاني القرآن/ يحيى بن زياد الفرّاء : ١ / ١٣ .

[١٧] – ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي: ٣٣٥ .

[١٨] – شرح القصائد السبع الطوال/ أبو بكر بن القاسم الأنباري: ٤٠٨ ، وينظر: المصدر نفسه: ٢٣٨ ، ٤٨٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ/ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري: ٤٩٥/١ ، ٥٨٢/٢ ، ٧١٥ .

[١٩] – ينظر: الموفي في النحو الكوفي/ السيد صدر الدين الكنغراوي: ٣٦ .

[٢٠] – ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجّاج: ٥١٤/٢، ٥١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف/ أبو البركات الأنباري: 1/52 ، . 55

[٢١] – كتاب سيبويه: ٢ / ٥٢ .

[٢٢] – التعليقة على كتاب سيبويه / أبو علي الفارسي : ٢٥٠/١ .

[٢٣] – ينظر: المصدر نفسه : ٢٥٢/١ .

[٢٤] – شرح كتاب سيبويه/أبو سعيد السيرافي: ١٣٦/٦.

[٢٥] – ينظر: المصدر نفسه: ١٣٦/٦ .

[٢٦] – شرح كتاب سيبويه: ١٣٦/٦ .

[٢٧] – كتاب سيبويه: ٥٢/٢ .

[٢٨] – المصدر نفسه: ٢/ ٤٩ .

[٢٩] – المصدر نفسه: ٥٢/٢ .

[٣٠] – التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٥٢/١ .

[٣١] – كتاب سيبويه: ١٣٤/٣ – ١٣٥ .

[٣٢] – المصدر نفسه: ٣/ ١٣٥ .

[٣٣] – ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١١/ ٤٦ .

[٣٤] – المصدر نفسه: ٤٦/١، وفي النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري:٧٧٦/٢ : ((... وحاجة ما بعدها إليها)) .

[٣٥] – ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣/١، ٧٨/٢، ١٢٢ .

[٣٦] – شرح كتاب سيبويه: ١٥/١١ .

[٣٧] – ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجّاج: ٢٢٥/٢ ، وشرح اللمع / الباقولي: ١٢٥ .

[٣٨] – ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري: ١٨٩/١ .

[٣٩] – كتاب سيبويه: ١٣٧/٣ .

[٤٠] – ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥/٣ .

[٤١] – المصدر تفسه: ١٣٩/٣.

[٤٢] – وهو باب (ما يرتفع بالظرف دون الابتداء)، كتاب الشعر/ أبو علي الفارسي: ٢٥٤/١ .

[٤٣] – ديوان الهذليين: ١٨٨/١ ، وشرح أشعار الهذليين/ أبو سعيد السكري:١١١٩/٣ .

[٤٤] – كتاب الشعر: ٢٩١/١ .

[٤٥] – تفرد أبو علي برواية هذا البيت عن المرار الفقعسي، ولم يرد في مجموع شعره الذي صنعه د. نوري حمودي القيسي

ضمن كتاب شعراء أمويون، ولا في المستدرك على شعره الذي جمعه فرحان محمد فرحان ، ود. هناء فاضل سلمان .

[٤٦] – كتاب الشعر: ٢٦٤/١ .

[٤٧] – ينظر : المصدر نفسه: ٢٥٥/١ – ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ –٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣١٩ ، ٤٠٩/٢ .

[٤٨] – كتاب سيبويه: ٥٢/٢. وسبقَ أن ذكر هذا النصّ كاملاً في البحث .

[٤٩] – التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٥١/١ .

[٥٠] – ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٣٦/٦ .

[٥١] – شرح الرضي على كافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي: ٢٤١/١ .

[٥٢] – ينظر: مثلاً: إعراب القرآن المنسوب للزجّاج: ٥١٤/٢، ٥١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٢/١ ، ٥٥ .

[٥٣] – وهو علقمة الفحل، والبيت في ديوانه : ٤٦ .

[٥٤] – كتاب الشعر: ٢٦٥/١، وتنظر أمثلة أخرى لهذه الحالة في: المصدر نفسه: ٢٢٩/١ – ٢٣٠ ، ٢٦٧ – ٢٦٨ .

[٥٥] – شعر الكميت بن زيد الأسدي: ١/ ٧٧، ورواية الديون:

وَقُلْنَا لَهُ نَلْ ذاكَ فاسْتَغنِ بالقِرَى

ومن ذي الأداوي عندنا لَكَ مَشْرَبُ

[٥٦] – كتاب الشعر: ٢٧٩/١ – ٢٨٠ .

[٥٧] – يُنسب هذا البيت للقناني، ويبدو أنَّ أبا علي قد تفرّد بروايته .

[٥٨] – كتاب الشعر: ٤١١/٢ .

[٥٩] – البيت لليلى الأخيلية، وهو في ديوانها: ١٠١، ورواية الديوان:

تنَافَرَ سَوّارًا إلى المجد والعلى

وأقسمَ حقًّا إنْ فَعَلتَ ليفْعلا

[٦٠] – كتاب الشعر: ٢/٥٠٧، ومن أمثلة هذه الحالة أيضًا ما ورد في: المصدر نفسه: ١/٣٢٠ .

[٦١] – ديوان ذي الرمة: ٣/١٨٧٣ .

[٦٢] – ينظر: كتاب الشعر: ١/٣٠٤ – ٣٠٥. ولهذه الحالة مثالٌ آخر في: المصدر نفسه: ١/٣٠٧ .

[٦٣] – هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت في ديوان الهذليين: ١/٢ ، وشرح أشعار الهذليين: ١/٦ ، وروايتهما:

فأجبتها أنْ ما لجسمي أنّه أوْدَى بنيَّ من البلادِ فَوَدَّعوا

[٦٤] – ينظر: كتاب الشعر: ١/٨١ – ٨٢ .

[٦٥] – ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني :٣٢٠ .

[٦٦] – كتاب الشعر: ١/٢٦٢ ، وينظر: المصدر نفسه : ٢٦٠ .

[٦٧] – البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه طبعة دمشق : ٤٤٤ ، وروايته: ربّما تجزعُ ...

[٦٨] – ينظر: كتاب الشعر: ٢/٢٠٩ .

[٦٩] – نسبه أبو علي لأمية بن أبي الصلت، ولم يرد في ديوانه بطبعتيه في دمشق وبغداد، ويبدو أنَ أبا علي قد تفرد بروايته .

[٧٠] – ينظر: كتاب الشعر: ١/ ٢٢٨ – ٢٢٩ .

مصادر البحث ومراجعه :

* القرآن الكريم.

١- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، ط:٣، مؤسّسة التفسير، قم، ١٤١٦هـ .

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت:٥٧٧هـ) ،تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار أحياء التراث العربي ، مصر ، (د.ت) .

٣- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباري النحوي(ت٣٢٨هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٩٧١م .

٤- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ) ، تح: د.عوض بن حمد القوزي ، ط/ ١ ، مطابع الحسني ، ١٩٩٠م – ١٩٩٦م.

٥- حدود النحو، الأُبَّدي المصري(ت٨٦٠هـ)، تح: د.خالد فهمي، ط:١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م .

٦- ديوان أبي الطيّب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصحّحه ووضعَ فهارسه مصطفى

السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، الطبعة الأخيرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٧١م .

٧- ديوان أميّة بن أبي الصّلت،صنعة د.عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونيّة، دمشق، ١٩٧٤م .

٨- ديوان ذي الرمّة، غيلان بن عُقبة العَدَوي(ت١١٧هـ)، حقّقه وقدّم له د. عبد القدّوس أبو صالح، ط:٤، دار الرشيد، ومؤسّسة الإيمان، بيروت، ٢٠٠٧م .

٩- ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م .

١٠-ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري، حقّقه لطفي الصقّال، ودريّة الخطيب، ط:١، دار الكتاب العربي، حلب، ١٩٦٩م .

١١-ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، تح: أيمن ميدان، ط:١، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ١٩٩٢م .

١٢-ديوان ليلى الأخيليّة، عُني بجمعه وتحقيقه خليل إبراهيم العطيّة، وجليل العطيّة، دار الجمهوريّة، بغداد، ١٩٦٧م .

١٣-ديوان الهذليين، نسخة مصوّرة على طبعة دار الكتب، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م .

١٤-رسالتان في اللغة (منازل الحروف، والحدود)، علي بن عيسى الرمّاني، حقّقهما ووعلّق عليهما إبراهيم السّامرّائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٨٤م .

١٥- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري(ت٢٧٥هـ)، تح: عبد الستّار أحمد فرّاج، مكتبة العروبة/مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م .

١٦-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) ، تح : د. عبد العال سالم مكرم، ط /١، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .

١٧-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط:٦، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٥م .

١٨-شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، ج:٦، تح: د.محمد عوني عبد الرؤوف، وج:١١، تح: د. عبد الرحيم الكردي، وعبد الرحمن محمد عصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ٢٠١١م .

١٩-شرح اللمع في النحو، الشيخ أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي المعروف بجامع العلوم (ت٥٤٣هـ)، تح: د. محمد خليل مراد الحربي، ط:١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٧م .

٢٠-شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلّوم، ط:٢،عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٧م .

٢١-كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب، ط/ ٣ ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٢٢-كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة لإعراب ، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ) ، تح: د. محمود محمد الطناحي، ط /١ ، نشر مكتبة الخانجي/ مطبعة المدني، القاهرة ، ١٩٨٨م .

٢٣-الكلّيّات، أبو البقاء أيّوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط: ٢، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ٢٠١١م .

٢٤-لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري(ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .

٢٥-المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط:١، شركة الطباعة العربيّة السّعوديّة، الرياض، ١٩٨١م .

٢٦-معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م .

٢٧-معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي(ت١٨٩هـ)، أعادَ بناءَه وقدّم له د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنّشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م .

٢٨-معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، د.محمد سمير نجيب اللبدي،ط:١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمّان،١٩٨٥م .

٢٩-معجم مصطلحات النحو والصّرف والعروض والقافية، د.محمد إبراهيم عبادة،ط:١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م .

٣٠-الموفي في النحو الكوفي، السيد صدر الدين الكنغراوي(ت١٣٤٩هـ)، شرحه محمد بهجة البيطار، ط:٢، دار البينة للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١١م .

٣١-النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري(ت٤٧١هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط:١، معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ١٩٨٧م .